

قضايا المرأة في الفكر العربي المعاصر وأسئلة التغيير

كمال عبد اللطيف *

*(باحث وأكاديمي من المغرب)

إن ندرة النصوص المترجمة لدرجات تطور الوعي العربي بقضايا المرأة، واكتفاء الكثير منها باستعادة سقف من المعطيات المفسرة لواقعها، يعبر عن معطى موضوعي محدد، معطى يمنح النصوص المنجزة رغم قلتها امتياز بناء التصورات الجزئية الملتقطة لأسئلة قادمة ومعارك مرتقبة، أسئلة ستتخذ في الثلث الأخير من القرن العشرين طابعاً مؤسسياً يمنحها كفاءة اختراق التشريعات والقيم التي شكلت القواعد الحافظة لدرجات التراتب الاجتماعي في مختلف المجتمعات العربية. ذلك أننا نفترض أن الفكر يعمل على تمثيل ما يجري في الواقع، ويعمل على نقده أو تجاوزه بأساليبه الخاصة في الفهم الذي يخضع بدوره لإكراهات وضغوط الواقع، بحكم الجدلية العميقة التي تربط متغيرات الواقع بعالم الأفكار وبرامج الإصلاح في التاريخ.

ونستطيع القول هنا: إن موضوع المرأة بالذات، سواء في الفكر العربي أو في الفكر الإنساني، يوضح بصورة جلية قدرة الأفكار على بناء الجدران السميكة التي يصعب زحزحتها، بحكم المصالح التاريخية المتناقضة التي يطرحها موضوع مشاركة النساء في الحياة العامة. فقد تحول تقسيم العمل الاجتماعي الذي تم تركيبه في التاريخ، والذي راكم سجلاً كبيراً من القيم اللاحمة لما أصبح أمراً واقعاً ونظماً طبيعياً، تحول التقسيم المذكور إلى نظام غير قابل للتغيير. لقد أصبح بنية "طبيعية" راسخة، كما تحول بلغة التقليد إلى "فطرة" غير قابلة للتغيير. وكل محاولة لاختراقه سواء تبلورت في صورة تطلعات أو برامج في العمل تصبح معادلة للفوضى المخترقة للنواميس الأزلية، وذلك رغم أن أي تشخيص موضوعي للتاريخ يتيح إمكانية بناء العناصر، التي ساهمت وبصورة تاريخية متدرجة في ترتيب وتركيب الأوضاع القائمة في موضوع سلم المراتب القائمة بين الجنسين.

نستطيع القول في هذا السياق بأن الصورة النمطية السائدة اليوم في عالمنا عن المرأة تعد محصلة موضوعية لتاريخ من التدبير الاجتماعي، والسياسي، والثقافي المعبر عن أشكال من الصراع الدائرة داخل المجتمع. وأن أي تعديل مفترض في هذه النمطية القائمة، يقتضي إعادة النظر في القواعد والأسس والمعطيات المتنوعة التي سمحت بتركيبها وحصولها بالصورة التي اتخذت، وهو الأمر الذي يترتب عنه الإخلال بمكاسب حاصله، مكاسب ليس من مصلحة المستفيدين منها، أن يتخلوا عنها، إلا عندما تختل معادلة موازين

القوى داخل المجتمع، وهذه المسألة تستدعي كثيراً من العمل المتواصل من أجل الإقتراب منها، ومن الآفاق التي يمكن أن تفتحها في المجتمع وفي التاريخ.

التحقيب، من وعي الفارق إلى المأسسة ومفاراتها

لا يمكن مقارنة نمط حضور قضايا المرأة، في الفكر العربي المعاصر، بدون عملية في التحقيب تساعد على رصد ملامح هنا الحضور وضبط مساراته، وعوائقه. لهذا السبب سنلجأ لتركيب تحقيب إجرائي يمكننا من معاينة أنماط الحضور، وطريقة بناء المرجعيات الفلسفية والاجتماعية التي منحته الموصفات والخصائص التي يتمتع بها.

نستعين في بناء تحقيب نظري تاريخي لقضايا المرأة في الفكر العربي بنمذجة نظرية، نفترض أنها ستمكننا من بناء ما نتصور أنه أبرز اللحظات في تطور أسئلة المرأة في فكرنا المعاصر.

نقترب إذن من المدى الزمني الطويل في بحثنا، من خلال تحقيب إجرائي ثلاثي يتيح لنا الإمساك بروح التجليات النصية ونظامها في التعقل والنظر في قضايا المرأة في فكرنا، ويمكننا من معاينة نوعية المفارقات الجديدة الناشئة في قلب لحظات التحقيب أو بمحاذاتها. أما عناوين التحقيب الكبرى المقترحة في هذا العمل، فإنها ترد متتابعة كما يلي: لحظة وعي الفارق، ثم لحظة وعي التحول وأخيراً لحظة المأسسة.

عندما نتحدث عن التحقيب في الصيغة الثلاثية التي نركب في هذا العمل، فإننا نتجنب الأحاديث السائدة بلغة السبق والريادة، ونستحضر بدل ذلك، الملامح النظرية العامة، التي تجعل النص الواحد أو مجموعة من النصوص داخل الحقبة الواحدة نصاً متعددًا في مختلف النصوص التي تماثله، ونصاً متعددًا أيضاً في تجلياته الصانعة للنمطية الموصولة بحقبة كاملة. كما أن نمط التحقيب يسمح لنا بالجمع بين المتناقضات وذلك لأننا لا نؤمن بالتاريخ الخطي، ونعتقد أن تاريخ الأفكار يختلف عن تاريخ الوقائع والأحداث.

ولعل العمل بلغة التحقيب يتيح لنا إمكانية النظر في الأسئلة والإشكالات التي تقع كما قلنا بمحاذاة الحقب أو على هامشها، حيث تتاح لنا فرصة معاينة ما ينشأ في قلب التحقيب، وما ينشأ بجواره ويلتقي أو لا يلتقي به وبناتجيه. إن مرونة التحقيب تمكننا من الإمساك بموضوعنا من زوايا مختلفة ومتنوعة.

نقف في اللحظة الأولى لحظة وعي الفارق على النصوص التي عكست في فكرنا المعاصر، كيفية إدراك النخب للفوارق القائمة بين أحوال المرأة في عالمنا وأحوالها في العالم المتقدم. ونعمل على تشخيص علامات الفوارق في علاقتها بمشروع الإصلاح النهضوي، وهو المشروع المؤطر لقضايا النساء في فكر النهضة العربية. ونقف في اللحظة الثانية على ما أطلقنا عليه وعي التغيير ولزومه، كما تبلور ذلك في كتابات المصلحين، الذين سعوا للدفاع عن ضرورة تغيير أوضاع المرأة العربية. ونقرأ بواسطة عنوان اللحظة الثالثة التي ما نزال نعيش في أطوارها، أوضاع التماسس التي منحت

موضوع المرأة صور التغيير الحاصلة فيها، بفعل الهزات العنيفة التي لحقت مجتمعنا العربي، في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وبحكم التحولات الكبرى التي عرفها مجال البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية.

لقد دفعنا المدى الزمني الطويل، وارتباط الموضوع الذي نفكر به بقضايا النهضة العربية، كما تبلورت في فكرنا الإصلاحي، طيلة ما يزيد عن قرن ونصف من الزمان إلى اللجوء إلى التحقيب الذي سطرنا، لعنا نتمكن من لملمة وتنظيم المعطى النصي والوقائعي الواردين بصيغ محددة في عقود القرن العشرين، وهي العقود التي عكست الملامح الكبرى لإرهاصات التحول في أوضاع النساء داخل مجتمعاتنا.

لا يعني هذا أن النمذجة التي سنرسم نهائية، قدر ما يعني أنها ستمكننا من النظر إلى موضوعنا انطلاقاً من مجموعة من المعايير المحددة. ذلك أننا نقرأ الوضع النسائي في فكرنا المعاصر بوصفه حلقة مركزية في فكرنا الاجتماعي المؤطر بسؤال النهضة. وسنكتشف ونحن نبني العناصر النظرية المؤتثة لنمذجة تحقيبنا الثلاثي، أن عناوين هذه النمذجة تتسم كما قلنا آنفاً بكثير من المرونة، كما تتسم بكثير من مظاهر التكامل والتقاطع، بل إننا سنرى أن بعض الحقب تتجاوز بعضها، بفعل المحمول النظري التاريخي الصانع لمكاسب ونتائج دالة على مفعول صيرورة التغيير، ومفعول التراكم المولد لمعطيات كاشفة عن درجات من التطور في الوعي وفي نظام العمل، وبعضها الآخر يعود بنا إلى أزمنة قديمة، حيث يتم استحضار عادات وتصورات لا علاقة بينها وبين مقتضيات الانتماء إلى عصرنا.

ولن نكتفي بتركيب مادة التحقيب وبناء موضوعاته ومرجعياته، بل إننا سنفكر في المعطيات التي تتجاوز ما رسمنا من عناصر في ضوء التحقيب الثلاثي الناظم لمسار بحثنا، وذلك بوضع اليد على ما نعدده مفارقات راهنة في أسئلة موضوعنا، وهو الأمر الذي يتيح لنا اختراق سقف تحقيبنا، للتمكن من الإمساك بالقضايا التي تتعداه، أو تنشأ في قلبه وبمحاذاته، وهو الأمر الذي يؤشر في بحثنا بالذات على إمكانات أخرى في المقاربة ومواصلة البحث، مؤشرات تفتح على فضاءات وأسئلة تحتاج بدورها إلى معالجات أخرى..

أولاً: لحظة وعي الفارق، في أهمية التربية والتعليم

نقصد بوعي الفارق اللحظة التي شخص فيها الفكر العربي بدايات التحول الصانعة للملامح الكبرى لما يعرف بعصر النهضة العربية، حيث أدركت النخب السياسية والنخب المركبة لبرامج في الإصلاح الفكري والاجتماعي أن المجتمعات الأوروبية تتميز بسمات محددة صانعة لقوتها وتقدمها، وأن كل تفكير في تجاوز أوضاع التأخر الحاصلة في المجتمعات العربية، يقتضي الاستعانة بالأسس والمقدمات التي صنعت وما فتئت تصنع مظاهر النهضة والقوة في أوروبا.

وتقدم نصوص كل من الطهطاوي (1801-1873م) وخير الدين التونسي (1822-1889م)، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر جملة من المعطيات الكاشفة عن ملامح هذا الوعي الجديد، الذي عبرت عنه كتابات هذين المصلحين، في زمن لم يعد ممكناً فيه أن نظل سجناء ذواتنا الموصولة بتجربة تاريخية ومرجعيات فكرية محددة، في زمن نواجه فيه مجموعة من التحولات الجارفة والمكتسحة للجغرافيات التي لم تتجح ساكنتها في تكسير القيود التي تكبل أذهان الأفراد داخل مجتمعاتها.

نقف في أعمال الطهطاوي على مشروع في التمدن يقرأ أحوال الترددي الحاصلة في التاريخ الذاتي بمعايير التقدم الصانع لمختلف أمجاد النهوض الأوربي. ونقف من خلالها وبواسطتها على كيفية من كفايات وعي وتمثل الشيخ رفاعه، لمشروع محمد علي الإصلاح الهادف إلى بناء الدولة الوطنية في مصر، باعتبارها الوسيلة المناسبة لتخطي مختلف مظاهر التأخر، التي تشكل السمة الأبرز في مصر وفي أغلب المجتمعات العربية.

تتضح ملامح إدراكه بل وعيه للفارق والفوارق بيننا وبين أوروبا المتقدمة في "تخليص الإبريز في تلخيص باريز"، كما تتضح في "مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية"، حيث يبحث الطهطاوي لأول مرة في الفكر السياسي العربي بلغة العمل والإنتاج والمنافع العمومية، مستلهما مرجعية فكرية جديدة في النظر السياسي. نقصد بذلك المرجعية الليبرالية كما تبلورت في نصوص الفلسفة السياسية المركبة لأصول المعتقد السياسي الليبرالي، ابتداء من القرن السابع عشر وإلى حدود بدايات القرن التاسع عشر، وهي النصوص التي تعرف على جوانب منها في رحلته إلى فرنسا، ضمن أول بعثة أرسلها محمد علي، وهو ينفذ برنامجاً في الإصلاح القاضي بضرورة الانفتاح على مكاسب الحضارة المعاصرة.

أما نص "المرشد الأمين في تربية البنات والبنين" (1870م)، فإنه سيتجه مباشرة لترجمة الوعي الجديد في موضوع المرأة بالذات، حيث سيباشر الطهطاوي عملية التفكير في واقع المرأة المصرية والعربية بعيون استوعبت وهي تستخرج الإبريز من باريز، أنه لا مانع يمنعنا من الاستعانة بتجارب الآخرين من أجل بلوغ عتبة التمدن.

شكل الإنتاج الفكري للطهطاوي في مختلف تجلياته وجهاً من أوجه التعبير عن المشروع السياسي لدولة محمد علي، ولهذا عمل على ترجمة مدونات عديدة من القانون الوضعي. كما عمل على إعداد "مناهج الألباب المصرية في مباحج الآداب العصرية" ليشكل الكتاب المدرسي المقرر في عموم المدارس المصرية، بهدف التخلص من نمطية التعليم التقليدي ونصوصه التكرارية. وقد جمع وألف في هذا النص موضوعات ومحاور وقضايا غير معهودة في المصنفات التي كانت متداولة في الأزهر وفي بعض معاهد التعليم الديني العتيقة في مصر وفي كثير من معاهد التعليم الديني التقليدي المنتشرة في الحواضر العربية. كما تم تركيب المفاصل الكبرى لمشروع الطهطاوي في التمدن. وفي مختلف هذه الأوجه حرص كل الحرص على إبراز النموذج الحضاري الأوروبي

باعتباره الأفق المحرك والمحفز لعملية التفكير في سبل ووسائل النهضة العربية، وذلك دون إغفال مبدأ الموازنة المطلوبة، وهو الأمر الذي يعني عدم إغفال مقومات الذات التي تعتبر هدف كل نهضة ممكنة.

لم يكن الطهطاوي متغرباً في كل ما أنتج، بل كان مدركاً أن زمن التغيير قادم، وأنه لا راد يمكن أن يعترض طريقه ووجهته. وفي هذا الإطار ينبغي إعداد العدة الفكرية المناسبة لمتطلبات التغيير. وقد تصور أن أول خطوة ينبغي اعتمادها في هذا الباب، تتمثل في ترجمة وعي الفارق إلى توجه إصلاحي لا يرى أي حرج في الاستعانة كما قلنا بالأوجه الصانعة للقوة في تجارب الآخرين. ولهذا السبب حرص على مجادلة أصحاب الآراء المحافظة، محاولاً إثبات أن مكاسب الآخرين في مجالات المعرفة والتقدم وفي ظواهر المجتمع والسياسة، يمكن أن تشكل سندا داعمًا لمشاريعنا في الإصلاح، محاولاً الانفتاح الإيجابي على قيم جديدة وتاريخ جديد، ومركباً في الآن نفسه جملة من التصورات في موضوع التربية والتعليم بهدف النهوض بواقع المرأة العربية.

واجه الطهطاوي في مجمل مواقفه من المرأة سواء في "المرشد الأمين.." أو في "تخليص الإبريز" الأحكام المسبقة السائدة عن المرأة. واتسمت كتابته بطابعها السجالي، ولأنه يدافع في مشروعه النهضوي عن الإصلاح وعن التمدن، ضد كل الذين يرفضون التغيير، فإنه قد لجأ في موضوع المرأة إلى حصر مجموع التصورات المانعة لحصول التغيير في أحوالها، من قبيل رفض تعليم النساء القراءة والكتابة، والتصورات التي تلتصق بالنساء مواصفات المكر والدهاء ونقص العقل، حيث لا تتجاوز وظيفة المرأة في نظر من يؤمن بما سبق حسب عبارة الطهطاوي "وظيفة الوعاء الذي يصون النسل".

وقد حاول الطهطاوي انطلاقاً من وعيه بمزايا التغيير الاجتماعي، الذي عاين ملامحه البارزة في فرنسا أثناء إقامته بها، أن يبني تصوراً يعبر عن موقف جديد في الثقافة العربية، موقف سياسي في العمق رغم تمظهره في قالب اجتماعي، ذلك أن الطهطاوي أعد نص "المرشد الأمين في تربية البنات والبنين" بأمر سياسي، بهدف تعليم البنات والبنين قيم التحول المجتمعية الهادفة إلى تخطي التقاليد السائدة في المجتمع. فقد سوى (الخدوي إسماعيل) في اكتساب المعارف بين البنين والبنات، ولم يجعل العلم كالإرث للذكر فيه مثل حظ الأنثيين، فبهذا سوق المعارف المشتركة قد قامت.. وخصص بمدارس كالصبيان (...) فبهذه الوسائل النفيسة صدر لي الأمر الشفاهي من ديوان المدارس بعمل كتاب في آداب التربية يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية، (من تمهيد" نص المرشد الأمين..")

يلح الطهطاوي في لحظات مواجهته للخطاب التقليدي السائد في موضوع تعليم المرأة على أهمية العلم في الحياة، إن امتلاك النساء لملكة القراءة والكتابة يؤهلن لتحصيل الأخلاق المرتبطة بالمعرفة، والمطلوبة في مجال التربية وإعداد الناشئة، بل إن إدراكه لأهمية تعليم البنات جعله ينظر إلى الرافضين باعتبارهم من حماة تقاليد الجاهلية، وقد

عمل بالحجج التاريخية على نقد تصوراتهم، كاشفاً أهمية التعليم في إضفاء مزايا الجمال المعنوية التي تمنح المرأة ذكاء يرفع من مكانتها داخل المجتمع.

لا- يكتفي الطهطاوي بتعداد مزايا التعليم في حياة المرأة، بل إنه يذهب أبعد ذلك بروح تفتح أفق تطور واقع المرأة العربية على متغيرات غير مألوفة في النظام الاجتماعي والثقافي السائد في زمنه، زمن ما قبل انفتاح التاريخ العربي الحديث على أفق النهضة العربية.

يربط الطهطاوي التربية الجديدة في مدارس البنات المنشأة، والتي تقضي بتعليمهن المعارف والآداب التي تفتح أذهانهن على مجالات المعرفة وآفاقها، يربط هذا الأمر بموضوع العمل، ذلك أن التعليم في تصوره يتيح " للمرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الأشغال والأعمال ما يتعاطاه الرجل (...). فالعمل يصون المرأة عما لا يليق.. وإذا كانت البطالة مذمومة في حق الرجال فهي مذمة عظيمة في حق النساء.. " (المرشد الأمين.. ص210).

لكن الطهطاوي لا يكتفي بالنظر إلى متغير التعليم في علاقته بالعمل، بل إنه يفتحه أيضاً على فضاء الزوجية، حيث سيساهم تعلم المرأة في بناء مؤسسة الأسرة على أسس مختلفة عن الأسس التي يقوم عليها في حال عدم تعلمها، وفي هذه النقطة بالذات نجد أنفسنا أمام تصورات جديدة عن مؤسسة الزواج. فقد أصبح التعليم معياراً من معايير التوافق الأسري، إضافة إلى نتائجه المُقلصة لدونية المرأة، سواء في النظر إلى ذاتها، أو في نظر الرجل إليها، حيث يتيح التعليم إمكانية الحوار المستند إلى قيم المعرفة.

تحضر في نصوص الطهطاوي المتعلقة بتعليم البنات أسئلة الاختلاط والحجاب، بحكم أنها من القضايا المعبرة عن جوانب من ملامح المجتمع العربي. وإذا كان الطهطاوي قد لجأ وهو يدافع عن تعليم وعمل المرأة إلى التاريخ وإلى بعض مقتضيات الشرع الإسلامي، محاولاً في سياق ذلك، الموازنة بين التاريخ الذاتي المتمثل في ثقل الموروث، وبين مكاسب الأزمنة المعاصرة في المعرفة والحياة، وهي مكاسب لا- غنى عنها في مشروع للإصلاح والنهوض. وإذا كان قد لجأ إلى هذه الآلية في لحظة بنائه للمعطيات الداعمة لاختياراته الإصلاحية، فقد عمل في الوقت نفسه وبالطريقة نفسها على تأسيس ما يسمح بالاختلاط الذي لا- يخل بقيم الحياء. مع حرصه الشديد على رفض كل ما ساهم ويساهم في حجب النساء عن الواقع، بحكم أن العمل يتطلب خروج المرأة إلى العمل، والأمر في نظره مشروط بالثقة المؤسسة على حسن التربية، حيث ينتج عن التربية الجيدة، القدرة على إعداد البنات بالصورة التي تؤهلن لتمثل قيم العصر الجديد..

نكتشف في باب إصلاح أوضاع المرأة العربية أننا أمام سؤال الإصلاح الاجتماعي، وهذا السؤال لا- ينفصل في المشروع الإصلاحي للطهطاوي عن مشروعه في التمدن الرامي كما قلنا ونؤكد إلى تجاوز واقع التأخر التاريخي العربي. وإذا كان برنامجنا في الإصلاح السياسي يفتح على مرجعية جديدة وواقع سياسي ما يفتأ في طور التشكل، ليتجه

إلى بناء، ما يسمح بتجاوز قيود عصورنا الوسطى في العمل السياسي نظراً وممارسة، فإن نظره لقضايا المرأة لم ينفصل عن روح منزرعه الإصلاح العام.

إن مرتكزات نص "المرشد الأمين.." المبوب والمركب بهدف المساهمة في إعداد العدة التربوية المناسبة لتربية التغيير، يفتح سؤال واقع المرأة العربية على لغة جديدة، ومنطق في الدفاع والإقناع مسنودين بإرادة في الإصلاح السياسي والاجتماعي، أمامها من الكواجح والعوائق ما يستدعي بذل جهود عظيمة، للمساهمة في إسناد الحركة التاريخية الناشئة، بفعل مقتضيات الأزمنة الحديثة، ومقتضيات وعي الفارق القائم بيننا وبين الآخرين، بين العالم العربي وأوروبا التي كانت تنهياً في زمن الطهطاوي لفرض سيطرتها وقيمها على العالم.

لا- تتجاوز نصوص الطهطاوي في هذا الموضوع مجموعة من الإشارات العامة، التي تفتح السؤال على جملة من المعطيات بلغة تعي حدودها وحدود الشرط التاريخي والسياسي الذي تتبلور في إطاره. لهذا السبب تشكل نصوص أغلب المصلحين الرواد في القرن التاسع عشر العلامات الكبرى الأولى في سجل بناء مرجعية جديدة في موضوع مقارنة أحوال المرأة وأحوالنا الاجتماعية بصورة عامة. ولعل قيمة هذه التصورات التي قدمنا عينة منها ونحن نقف على آثار الطهطاوي تتمثل في نوعية البرنامج الذي رسمت، والدعوة التي أعلنت. يتعلق الأمر باستحضار متغير التربية والتعليم، للتمكن من الاقتراب من عالم المعرفة، حيث يشكل الرأسمال المعرفي وفوائض قيمته المتمثلة في ارتفاع منتج الإدراك والتعقل والذكاء، خطوة أساسية في مجال مقاومة النظرة الدونية، والمراتب الاجتماعية الدنيا التي تترتب عنها داخل المجتمع.

أما النقاشات الأخرى التي اقتضاها مقام الدفاع عن التعلم بحكم صلتها بالموضوع، من قبيل موضوعات الاختلاط والحجاب والعمل، فقد كشفت حدود المسافة القائمة في خطاب مصلحي النهضة بين الأفق الذي يتجه متغير إعادة بناء التربية بالتعليم نحوه، وواقع حجب النساء وعزلهن عن المجتمع، لحصر مهامهن في العمل المنزلي المشدود إلى كثير من القيم المرتبة للأدوار والمراتب داخل المجتمع، بمنطق في المفاضلة والتمايز، لم يعد مقبولاً ولا معقولاً في سياق التحولات التي بدأ يعرفها المجتمع العربي.

لا- نمح الطهطاوي - ونحن ندرجه كمثال في لحظة وعي الفارق- امتيازاً معيناً، فنحن نتصور أن إسهامه النظري يعبر عن جوانب معينة من روح الزمن الذي ينتمي إليه. ويتيح لنا معاينة مظهرات هذه الروح في نصوص بعينها. لكن باقي المصلحين من معاصريه، يلتقون معه في أغلب مفاصل تصوره لأهمية متغير التعليم في تعديل وتغيير النظرة النمطية الشائعة عن المرأة في المجتمع العربي. بل إن عنايته بمتغير التربية والتعليم ستظل عنواناً مناسباً لموضوع إصلاح أوضاع النساء في العالم العربي إلى حدود يومنا هذا، ذلك أن معدلات الأمية في وسط النساء في مجتمعنا ما تزال أعلى من معدلاتها وسط الرجال..

و يمكن أن نؤكد في هذا السياق، أن إشارات خير الدين التونسي في مقدمة "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك" (1967م) المتعلقة بأهمية التربية والتعليم في المجتمع، ودوره في التغيير الذي حصل في أوروبا، وكذا مواقف أحمد فارس الشدياق، وآرائه الاجتماعية التي تلتقي مع كثير من التوجهات النظرية الإصلاحية الحاضرة في الآداب التي ركبت نصوص الطهطاوي، وهي تدافع عن الإصلاح والتمدن. صحيح أنه يمكننا أن نجد في نص "الساق على الساق.." جملة من الآراء ذات الطبيعة السيكولوجية الجريئة. إلا أن سقف النظر في الموضوع كما تبلور في المقالات التي نشر في جريدة "الجوائب" (1871م)، لا يتجاوز إمكانات التاريخ والمجتمع الذي أنتج في إطاره، حيث تبرز بعض صور التفاوت بين النصوص ما يدعم في نظرنا التكامل في الرؤية أكثر مما يعزز التباعد والاختلاف. فقد رأي الشدياق أنه لا نهضة للشرق إلا بنهضة المرأة، ولا نهضة للمرأة إلا بالتعليم، حيث يرتفع بحصوله شأن المرأة في النظر إلى ذاتها أولاً، ويرتفع أيضاً نتيجة ذلك بتغيير نظرة المجتمع إليها. أما في موضوع العمل فقد دعا الشدياق مثله في ذلك مثل كل من الطهطاوي وخير الدين إلى لزوم التعلم من مكاسب وخبرات التجربة التاريخية الحاصلة في أوروبا.

ثانياً: لحظة وعي التحول والتغير

استحضرنا في اللحظة الأولى من تحقيقنا معطيات نصية محددة على سبيل التمثيل، بهدف أن تساعدنا في عملية بناء إشكالات الوضع النسائي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وتوقفنا أمام مجمل ما أنتج من معطيات نصية، بهدف تركيب كيفية نظرها لمشروع تحرير الظواهر الاجتماعية من أسر العادات وقيود التقاليد، التي تتحول مع الزمن إلى عناصر كابحة لعمليات التغيير الاجتماعي.

وقد منحنا نصوص الطهطاوي امتياز وعي الفارق، حيث أدرك الشيخ مطلب التغيير المعتمد على معاينة أحوال الذات في مرآة أحوال الآخرين، ممن زارهم في ديارهم في رحلته إلى باريز. ولم نكتف بهذا بل إننا أشرنا إلى أهمية استحضاره وعنايته بمتغير التربية والتعليم باعتباره العامل المساعد في موضوع النهوض بأحوال المرأة العربية. وقد حرص الشيخ وهو يفكر في المتغير المذكور على الاستعانة بالأصول التي تشكل عنوان الاستمرارية التاريخية، القادرة على منح الذات إمكانية تدارك تأخرها وبلوغ مرمى النهضة الذي تتطلع إليه.

ومن المؤكد أن محاولات هذه اللحظة النظرية والتاريخية قد ساهمت في تركيب لبنة أولى من لبنات مشروع متواصل في الإصلاح التاريخي الشامل في المجتمعات العربية. وهو ما يعني أن معطيات كل لحظة في تحقيقنا لا يمكن ربطها بزمن مغلق ومحدد، رغم أهمية هذه العملية في التنظيم المنهجي الواضح. إن موانع عديدة تجعلنا نتجنب الإغلاق الزمني، لأننا كما قلنا ونؤكد لا نقبل مبدأ التاريخ الخطي الصاعد، في مجال النظر إلى قضايا المجتمع والإنسان والتاريخ، ولأن شواهد التاريخ تكشف الاختراقات والتراجعات

والممانعات، كما تكشف كثيراً من صور التفاوت التي تحصل بين التصورات والوقائع في التاريخ.

تنتقل في اللحظة الثانية لحظة وعي التحول والتغير لتقديم كفاءات تطور الفكر العربي في معالجة قضايا المرأة في مطالع القرن العشرين، حيث تبلور خطاب مباشر في موضوع المرأة وإشكالات تحريرها. وقد غطى هذا الخطاب ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن محاولاً الإمساك بقضايا المرأة العربية، ومستهدفاً بلوغ ما يمكن من تحقيق التحرر والمساواة داخل المجتمع.

تستوعب نصوص أغلب المساهمين في إنشاء نصوص هذه الحقبة محتوى مدركات الفارق التي تبلورت في أعمال الطهطاوي، وتدعو إلى المماثلة دون حرج. لم يتردد قاسم أمين (1863-1908م) كما لم يتردد الطاهر الحداد (1899-1935م) في الدفاع عن مبدأ الاستفادة من تجارب التاريخ والمجتمع الأوروبي في هذا الباب، مع نكران وجود أي تناف بين مبادئ الشريعة وقيم الحياة الجديدة الناشئة في المجتمعات المعاصرة، وذلك رغم الطابع المحافظ لبعض التأويلات الرافضة لمكاسب ومنجزات هذه المجتمعات.

وكما قمنا في اللحظة الأولى بإعادة بناء بعض آثار رواد الإصلاح في فكر القرن التاسع عشر، سنتجه في موضوع وعي التغيير في اللحظة الثانية لتقديم بعض النصوص التي نعتبر أن قدرتها على التمثيل تسعفنا بإدراك جيد لمستوى التطور الذي عرفه الفكر العربي، وهو يركب تصورات ومواقفه من قضايا المرأة في مجتمعنا المعاصر.

تقدم نصوص قاسم أمين (1865-1908م) في هذه اللحظة العناصر الأساس في باب رصد عناصر التحول في إدراك النخب العربية لطبيعة الوضع النسائي في المجتمع العربي، ولنوعية الأسئلة الاجتماعية المواقبة لمختلف مظاهر التغير التي حصلت بدرجات متفاوتة في مختلف البلدان العربية، وذلك رغم مظاهر الهيمنة الاستعمارية التي كانت تشكل السمة الأبرز في واقع حال أغلب هذه المجتمعات. وهي تمتلك أهمية خاصة بحكم الحماسة التي تمتعت بها في أذهان أساتذته ومجايليه من رواد النهضة والإصلاح، خلال الربع الأول من القرن العشرين داخل مصر وفي مختلف البلدان العربية، حيث كانت أصداء نصوص قاسم أمين، وأصداء المعارك التي فتحت قد غطت الآفاق، وحوارها النخب المتعلمة في كثير من البلدان العربية.

تمتعت نصوص قاسم أمين بتركية من الشيخ محمد عبده (1849-1905م)، كما تمتعت بتركية ثانية من معلم الأجيال لطفي السيد (1882-1963م). كما تعززت بالاختيارات السياسية والفكرية لكل من فرح انطون (1847-1922م). وسلامة موسى (1887-1958م). ومارست تأثيراً قوياً في نصوص الجيل الثاني من رواد الإصلاح الذين تابعوا مشروع قاسم أمين في النظر إلى إشكالات المجتمع العربي في مختلف أبعادها.

وقد وجد مشروعه في "تحرير المرأة" (1899م) أصداء المتناقضة في فضاء بات

المجتمع العربي مغرباً ومشرقاً.. وهو الأمر الذي منح نصوصه صفة النصوص المدافعة بوضوح وجرأة عن مشروع في النظر الاجتماعي المتحرر، مشروع غذته إشكالات ومرجعيات وأحداث تاريخية، وهو ما منحه أبعاداً تجاوزت النصوص لتتلاءم الحركية العامة للمجتمع بدعوات النهوض بتحرير المرأة العربية.

نحن لا نشير هنا فقط إلى النصوص التي دافعت عن مشروع قاسم أمين، بل نشير أيضاً إلى النصوص التي انتقدته ورفضت مشروعه. ففي هذه الجدلية المركبة نعثر على عناصر قوة وجرأة ما أنتج قاسم أمين من أفكار، في موضوع إصلاح أوضاع المرأة العربية.

يشخص الأثر النصي لقاسم أمين أحوال المرأة المصرية والعربية بحكم صلات الوصل والترابط القائمة في الفضاء العربي، رغم شساعة المجال الجغرافي، وذلك بحكم القيم الجماعية الرابطة، والبنى التاريخية المؤسسة للمشارك بين البنيات والقيم، ومختلف الوسائط التي تعبر عنها. وتشكل مسألة إبراز مظاهر دونية المرأة في قلب ما سبق البؤرة الناظمة لعملية في التشخيص العياني المباشر.

أما علامات الدونية كما تبلورت في نصوصه فيمكن تعيينها فيما يلي:-

عدم الخروج من البيت، بدون عمل، الانفصال في الأكل، المراقبة، الطلاق، المرأة ليست محلاً للثقة، بدون قدم مجال المنافع العمومية ومؤسسات الشأن العام، بدون مقام في الاعتقاد الديني، بدون ذوق، وبدون فضيلة وطنية..

يحضر التشخيص المذكور في نصوصه بطريقة نقدية وبمنحى إصلاحي دعوي. وسرد الأوضاع يوصف ببلاغة توحى بكثير من سلبيات هذا الذي يرسخ دونية المرأة. وما هو أهم من كل ما سبق هو الجدلية التي ينظر من خلالها إلى دور المظاهر المذكورة في إعادة ترسيخ الدونية المشخصة آنفاً، بهدف البحث في سبل نفيها وتجاوزها.

لكل ما سبق يركب قاسم أمين برنامجاً في الإصلاح، فيكتب "تحرير المرأة" (1899م) و"المرأة الجديدة" (1900م) مستنداً إلى مرجعيات تتداخل فيها الروح الإصلاحية الجديدة في فكر النهضة العربية، مع مرجعيات الفكر الاجتماعي الجديد في أوروبا، وبعض مقدمات الفلسفة الوضعية، حيث نكتشف أن الخلفية النظرية الناظمة لمشروعه تتأسس اعتماداً على المرجعيات والمبادئ الفكرية التي واكب ظهورها ميلاد المجتمع الصناعي، وما نتج عنه من تحولات في الهيئة الاجتماعية وفي النظرة العامة إلى المجتمع والتاريخ.

تميزت نصوص قاسم أمين بوضوحها ومنهجيتها الجديدة في مقاربة قضايا المجتمع العربي، وهذه السمات لم تميز نصوصه وحدها، بل كانت عنواناً للغة إصلاحية جديدة ناشئة في الفكر العربي المعاصر.. نتبين ملامح هذه اللغة في نصوص فرح أنطون المنشورة في مجلة "الجامعة"، كما نتبينها في نصوص لطفي السيد في "الجريدة"، ونجدها في نصوص رواد الفكر العربي طيلة العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين.

ونقصد بذلك علي عبد الرازق طه حسين وسلامة موسى وغيرهم.. حيث سيبنى هذا الجيل مشاريع في الإصلاح تهدف إلى تجاوز تركة التأخر التاريخي العربي، المقيدة للإبداع والمعطلة لأسباب النهضة والتقدم.

يبحث قاسم أمين قضايا المرأة العربية اعتماداً على جملة من المقدمات العاكسة لتصوره للمجتمع وللتاريخ، منطلقاً من مقدمة كبرى ترى أن مسائل المجتمع في مختلف الصور التي تتخذ تخضع لقوانين محددة يمكن حصرها. وفي هذا السياق اعتبر أن حل إشكالات المجتمع المصري العربي على سبيل المثال تجد أسسها في حل مشاكل نظام العائلة، ولأن المرأة هي الأساس الأول في عملية بناء العائلة، فإنه ينبغي أن يشكل موضوعها المدخل المناسب لتجاوز إشكالات الوضع الاجتماعي في مختلف أبعاده.

لكن كيف نفسر دونية المرأة العربية في واقعنا الاجتماعي؟ إن السبب في نظره يعود إلى قيود التقاليد وحدها، التي تصبح مضاعفة عندما يتم الخلط بينها وبين بعض قواعد الشريعة. لهذا تتجه نصوص "المرأة الجديدة" لمناهضة قيود العادات المعرقة للتغيير في الحياة الاجتماعية. ولأن قاسم أمين وضع نصب عينيه مطلب ترقية المرأة العربية داخل نظام التراتب الاجتماعي في مصر وفي العالم العربي، فقد حاول إسناد مشروعه بمقدمات فلسفية محددة، أهمها اعتقاده في حتمية التغيير والتغيير، وإيمانه في الوقت نفسه بالتدرج، لكن دون تخل عن روح المطلب ودون إبطاء، ذلك أن عجلة التاريخ تدور، والرغبة في الرقي بحال الأمة تستدعي الإسراع في بلورة ما يساعد على الارتقاء بالمرأة أولاً وقبل كل شيء.

لا- يتردد قاسم أمين في نقد حجب المرأة عن الحياة العامة وعزلها، بل ومنعها من اكتساب المعرفة والمشاركة في قضايا الشأن العام. إلا أن هذا الموقف تطلب منه العمل في جبهتين اثنتين، جبهة نقد العادات والتقاليد وأساليب المعاملة السائدة، في موضوع علاقة المرأة بالرجل داخل الأسرة والمجتمع، وجبهة مساجلة ونقد الفقهاء المشتغلين بقضايا الشريعة، من أجل إقناعهم بمبدأ مراعاة حاجات المجتمع في موضوع المرأة وقضاياها.

يتوخى قاسم أمين في مجمل جزئيات مشروعه الإصلاحية تحرير المرأة، وإعادة تأهيلها لمواجهة التحولات الجديدة في المجتمع عن طريق التربية والتعليم، لتتمكن من الاندماج الفاعل والمنتج في دوائر ودواليب المجتمع. وهذا الحال هو واقع المرأة الجديدة في أوروبا التي درس فيها، واطلع على طرق تدبيرها لمختلف العلاقات القائمة بين أفرادها. وهو الأمر نفسه الذي شكل مدخل الطهطاوي للتفكير في الإصلاح وعلنا على توضيحه ضمن ما أطلقنا عليه متغير وعي الفارق.

إن وعي الفارق يحضر في نظرة الطهطاوي كما يحضر بصورة أجلى في نصوص قاسم أمين، وهو يبلغ مرتبة اتهام هذا الأخير من طرف خصومه بالانحياز لقيم دخيلة ومفسدة "للظرة" السائدة في مجتمعاتنا. فقد اعتبر قاسم أمين في نظر البعض "ممن تخطف زخارف التمدن الأوروبي بصائرهم". وهذا الادعاء ظل تهمة جاهزة يطلقها

الرافضون لقيم التغيير على كل الذين يدافعون على مبدأ لزوم التغيير ومجاراته متطلبات الأزمنة الحديثة في الفكر وفي الحياة..

دعا قاسم أمين أيضاً إلى تحرير المرأة من التقاليد وذلك بإلغاء الحجاب، كما دعا إلى مساواة المرأة بالرجل في مسألة الحقوق الدستورية والمدنية.. وفي هذا البرنامج الإصلاحية من العناصر ما يبرز أننا أمام تحول مفصلي في النظر إلى قضايا المرأة العربية، تحول يرسم ملامح نقد قوية تضعنا على عتبة آفاق جديدة في النظر إلى واقع المرأة، حتى عندما لا تتوفر سبل دفع بنود البرنامج المذكور نحو الإنجاز. ونحن نعرف اليوم أن دعوته إلى تقييد حق الرجل في الطلاق، وضمان حق المرأة في العمل المشروط بالتدارك المنصوص عليه بجملة (عند الحاجة إليه)، نقول: إن هذه المطالب المسطرة في نصوص قاسم أمين وقد حررت قبل ما يزيد عن مئة سنة، ما تزال تطرح بصيغ متعددة في واقعنا الراهن، مما يكشف صلابة القضايا الموصولة بواقع المرأة في مجتمعنا، حيث تظل الممانعة التاريخية عنواناً كاشفاً عن عمق المعارك التي ما تزال مطلوبة، من أجل كسر قيود التأويلات التي منحت التراتب صلابة نظرية معززة للصلاية التي اكتسبتها في المجتمع.

اقترب قاسم أمين كما قلنا، من موضوع تحرير المرأة، بمقدمات فلسفية وأدوات ومفاهيم وضعية، وهو الأمر الذي منح خطابه تماسكاً نفتقده في كثير من الخطابات الإصلاحية. فقد استخدم مفاهيم الجهة الاجتماعية، والوظيفة الاجتماعية، كما تحدث عن العمل كقوة منتجة للثروة الطبيعية والعقلية. واستند في كثير من مواقفه وخلصاته في موضوع المرأة والأسرة إلى إحصائيات الطلاق، وقد عرضها في جدول خاص. ولم يكتف بهذا، بل أصدر في نصوصه كثيراً من الأحكام المبنية إما على حدوس نظرية قوية، أو على بيانات ومعطيات محددة من قبيل الإشارة إلى أن ضياع حقوق المرأة سببه عدم العمل، وتفسيره للحيف الذي لحق النساء بإهمال تربية البنات، وإبرازه لدور التعليم في تحقيق التنوير وتحصيل العمل. أما دفاعه القوي عن أهمية خروج المرأة من البيت، فقد كشف عن إيمانه العميق بالعمل والإنتاج في بلوغ منزلة المساواة داخل المجتمع.

كشفنا في الفقرات السابقة جوانب من التصور الذي تبلور في مشروع قاسم أمين ووضعناها تحت عنوان وعي التحول والتغيير، ذلك أن روح منطلقات وتشخيصات ومرامي قاسم أمين في معالجته لقضايا المرأة، تحدد في روحها العميقة وعيه الحاد بلزوم التغيير وبضرورته، من أجل إصلاح أوضاع المرأة العربية. إلا أن ما يعزز هذه اللحظة ويمنحها حضورها الرمزي الفاعل في بنيات وتلايف الفكر والمجتمع العربي، هو الجبهة الواسعة التي فتحت في قلب جدران المجتمع العربي السميكة والصلبة. وسنتجه الآن لكشف بعض جوانب هذه الجبهة في تطور فضاء الفكر العربي، فقد لاقت الدعوة التحريرية لقاسم أمين كما قلنا أصداء متقاطعة ومتناقضة، وهو الأمر الذي ولد جدلاً حياً ساهم في تطوير أدوات ومفاهيم الفكر العربي. ومن بين مظاهر ما حصل نسجل عناية فرح أنطون في العدد الأول من موسوعة "الجامعة" بنص "المرأة الجديدة"، حيث قدم

محتوى الكتاب، وحاول إبراز تبعات تخلف المرأة العربية على الرجل وعلى الهيئة الاجتماعية كلها.

أما لطفي السيد وسلامة موسى، فقد أبرزوا أهمية دفاع قاسم أمين، عن حق المرأة في الإنسانية، وحقها في الحرية الشخصية، وفي الاحترام، الذي يمنح آدميتها المكانة اللائقة بها كشريك في الحياة والعمل والمصير... ولعل الحق في الإنسانية والحق في الحرية الشخصية يندرجان ضمن رؤية فلسفية موصولة بمبادئ عصر الأنوار.

وإذا كان رواد المشروع الإصلاحي النهضوي في مطلع القرن العشرين، قد ثمنوا بكثير من الإيجابية مشروع قاسم أمين، وقرؤوا في منحاه الوضعي ومرجعياته المستندة إلى قيم الثقافة الحداثية، ونقده للمنزع الفقهي المحافظ في التعامل مع قيم الشريعة الإسلامية، فإن الأجنحة المحافظة في الثقافة العربية قد نظرت إلى جهود قاسم أمين في موضوع تحرير المرأة من زاوية أخرى مركزة على ما اعتبرته قيماً هدامة ومتفسخة، وهو ما لا- تبدو لنا ملامحه فيما ترك من أعمال، حيث ظل حريصاً على مبدأ التدرج في مقارنة قضايا المرأة، قدر حرصه على لزوم تغيير أوضاعها، بما يسمح بالتكيف الإيجابي مع متطلبات الأزمنة الحديثة.

إن منهجية محمد عبده فيما أصدر من فتاوى تدعو إلى المواءمة بين قيم الإسلام، وقيم المعاصرة، تظل حاضرة بكثير من القوة في مقارنة قاسم أمين لإشكالية تحرر المرأة. والذين اعتبروه من دعاة السفور والفجور قرؤوا نصوصه انطلاقاً من أحكام قبلية وتصورات لا تنتظر إلى الموضوع من زاوية التفكير في سبل التغيير، التي أصبحت مطلباً ملحاً في زمن لم تعد الهيئة الاجتماعية تجد فيه ما يمكنها من الاستمرار بالكيفية التي كانت عليها في أزمنة خلت. لهذا حمل مشروعه في التحرر دعوة إلى الاجتهاد، والتجديد، والإبداع، أي دعوة إلى إيجاد صيغ من المواءمة بين أسئلة العصر ومقتضيات تطوير منظومات التأويل القيمية والدينية، حتى لا تزداد المسافة اتساعاً بين تاريخ جديد، ومجتمع جديد، وقيم لم تعد ملائمة لما استجد في الواقع من متغيرات.

وسنجد خطاباً مماثلاً لخطاب قاسم أمين بعد ثلاثة عقود من الزمن، حيث كتب الطاهر الحداد (1899-1935م). في تونس نص "امرأتنا في الشريعة والمجتمع" (1930م)، مدافعاً عن روح خيارات الإصلاح التي بلور قاسم أمين، مع محاولة في تقديم معطيات جديدة في باب تركيب الحجج الداعمة لمشروع إصلاح أوضاع المرأة التونسية والعربية.

وقد ألقى الطاهر الحداد بحسه الاجتماعي التاريخي على مبدأ مرونة الشريعة الإسلامية ومبدأ المصالح المرسلة، بهدف إعادة تأويل الأحكام المتعلقة بالشهادة والميراث والقوامة، وهو ما يندرج في قلب الجدل الفقهي في موضوع المرأة.

هل نستطيع القول بعد العرض السابق أن قاسم أمين لم يتجاوز الحدود التي رسم مشروع الطهطاوي في "المرشد الأمين..؟! يمكن إثبات ذلك، لكن تصنيفنا لأعمال قاسم أمين

ضمن الخانة الثانية في التحقيق يدل على أننا ننظر إليه باعتبار أن نظرتة الإصلاحية تمتلك من السمات ما يؤهلها لتكون عنواناً لمرحلة جديدة، تتجاوز الحقبة الأولى. إن لحظة وعي الفارق في تصورنا لا تتجاوز عتبة الإرهاص العام، وهي عتبة لم تستطع التخلص لا من اللغة التقليدية ولا من المأثور الوسيط الذي مارس حضوراً قوياً في النص، أما "تحرير المرأة" فقد عين ملامح متغير التغيير ومتغير التعليم ومتغير الأسرة والزواج بمنطق آخر في التحليل، وبلغة لم يمكن بإمكان الطهطاوي أن ينشئها لأسباب ليس هنا مجال تحليلها.. ولهذا السبب منح قاسم أمين امتياز الدفاع عن لزوم وحتمية التغيير، وامتياز تعميم الدعاوى الإصلاحية العامة المتبلورة في خطاب الطهطاوي.

ثالثاً: لحظة وعي المأسسة، نحو ثقافة إجرائية

لم يطور الفكر العربي تصورات وأطروحاته في مجال القضايا الاجتماعية المتعلقة بأوضاع المرأة العربية، ورغم الجدل الذي بلورته أعمال قاسم أمين في مطلع القرن العشرين، وما ترتب عنه من نتائج في مجال نشوء بعض الجمعيات التي تعنى بقضايا النساء في مجتمعنا، فإن الموضوع انحصر داخل مجال محدود، وظل يندرج في أفق أحاديث النخب ذات التوجه السياسي الحداثي واليساري، دون أن يترتب عن ذلك أي تراكم نظري أو تاريخي يمكن من تحقيق قفزة نوعية في المعالجة، أو في مجال الفعل التاريخي المساعد على تخطي الموانع والحواجز، التي تحول دون تعميم الوعي بقضايا دونية المرأة في المجتمعات العربية.

وما يبرز بوضوح ما نحن الآن بصدد الإشارة إليه من فقر في أدبيات التحرر النسائي، الطابع التكراري الذي اتخذته المقالة الداعمة لقيم التحرر والمساواة بين الجنسين، وصيغ الأقفعة التي ظل يتمتع بها الخطاب المهادن والخطاب المراوغ لإشكالات التفاوت الاجتماعي القائمة بين الرجال والنساء في العالم العربي.

يمكننا أن نتحدث عن حركية متدرجة وبطيئة في مجال تلبية بعض المطالب النسائية وخاصة في باب القوانين المنظمة للأسرة، والقوانين التي تتيح للنساء المشاركة في الحياة السياسية. إلا أن هذه الحركية لا تعادل درجة الضغط الموجهة ضد النساء في كثير من أبواب الحياة داخل المجتمع.. صحيح أننا نجد في مختلف المجتمعات العربية طلائع نموذجية من النساء الفاعلات في حقل العمل الجمعي المدني، والعمل السياسي الهادفين إلى تمكين النساء من الوسائل التي تساعدن على التقليل من حدة الأوضاع المزرية التي تتخبط فيها شرائح هائلة من النساء داخل مختلف البلدان العربية. إلا أن منجزات هؤلاء لا تكافئ بدورها حدة الضغوط والإكراهات التي تمارس عمليات خنق متواصلة لكل التحركات الهادفة إلى منح النساء إمكانية تطوير مجال مشاركتهن في فضاءات الشأن العام، ومجالات الإبداع والإنتاج على وجه العموم. وكل هذا يؤشر على بطء الحركية الاجتماعية المساعدة على تقليص مساحة التفاوت الاجتماعي المكروسة بوسائل متعددة داخل نوعية الأنظمة السياسية ووسط النخب التي تشرف على مجال إنتاج الثقافة والإعلام

إن التشخيص الذي حددنا في الفقرات السابقة يعني أن معركة تحرير المرأة في فكرنا وفي واقعنا، ما تزال تستدعي بذل جهود مضاعفة، للتمكن من تفتيت سقف الأفكار والمواقف التي ما فتئت تحكم وجدان وخيال وعقل الأفراد والجماعات داخل أغلب البلدان العربية.. وفي هذا السياق نحن نفترض أن التحول الذي طرأ على موضوع مقارنة إشكالات المرأة العربية في العقود الثلاثة من القرن الماضي، ساعد وما فتئ يساعد في عمليات مقاومة مختلف صور النظر الدوني للمرأة في واقعنا.

أطلقنا علي الفعل المتحرر في الأفكار والممارسات والمواقف التي نشأت داخل فضاء هذه الحقبة التي نعيش اليوم جوانب هامة من أطوارها اسم وعي المأسسة، بحكم البعد المؤسسي الذي يشكل في نظرنا سمتها الأساس. وسنحاول تعيين القسّمات العامة للإنتاج المتبلور في فضاء هذه اللحظة قصد معاينة التحول الذي طرأ على المكاسب النظرية والعملية المتبلورة في إطارها.

لنسجل أولاً أن لهذه اللحظة جملة من الأطر التاريخية والنصية المساهمة في تدشين مسارها، وهي أطر ومحددات ما تزال تلونها بأفاق في النظر وإجراءات في العمل مضبوطة ومحددة ضمن مرجعيات ومنهجيات ذات طابع كوني معمم ومتعولم.

لقد بدأ العمل وفق الروح الموجهة لهذه اللحظة انطلاقاً من إدراك الفاعلين أن فعالية الخطاب النظري الإصلاحي الذي ظل سمة حاضرة في الفكر السياسي والاجتماعي العربي طيلة النصف الأول من القرن العشرين، لم يولد النتائج القادرة على محاصرة التقاليد والأفكار المحافظة في النظر إلى قضايا المرأة، وإشكالات النهوض بواقعها داخل المجتمع العربي. ولمواجهة هذا القصور عملت كثير من الحكومات العربية منذ سبعينيات القرن الماضي على إدخال متغير النساء في خطط وبرامج التنمية، وذلك في إطار تصور جديد للتنمية لا- يكتفي بالعناية بالنمو الاقتصادي بل يبحث أيضاً وبصورة أولية في دور النمو الاقتصادي، في تعزيز دوائر التنمية البشرية، ثم التنمية الإنسانية الشاملة. وفي هذا السياق بدأ النظر إلى النوع الإنساني كهدف مركزي في عمليات التنمية الاقتصادية.

ويمكن أن نشير هنا أيضاً إلى الدور الذي لعبته الأمم المتحدة بإعلانها سنة (1975م) سنة عالمية للمرأة (مؤتمر المكسيك)، ثم إعلانها عقد (1975-1985م)، كفضاء زمني متواصل، للعناية بقضايا المرأة في العالم. وقد انتهى العقد الأول بعقد مؤتمر تقويمي في نيروبي سنة (1985م)، تم فيه تركيب تقرير في موضوع عوائق تحرر النساء في العالم وفي العالم الثالث على وجه الخصوص، وقد اعتبر التقرير المذكور أن العوائق التي ترسخ استمرار دونية النساء في العالم العربي تتمثل فيما يلي:

1- انعدام الإرادة السياسية.

2- انعدام الموارد المالية.

3- هيمنة البنيات الاجتماعية والثقافية المعززة لآليات ضبط وتنظيم التراتب الاجتماعي بين الرجل و المرأة.

يمكننا أن نتحدث في لحظة وعي المأسسة عن التدويل الذي لحق قضايا النساء، حيث توالى المؤتمرات الدولية والمحلية، بهدف محاصرة الأوضاع المتدنية للنساء في العالم، ومحاولة إنتاج خطاب مطبوع متوافق بشأنه مع مراعاة الفوارق القائمة بين أوضاع النساء في بلدان العالم.

يمكننا أن نتحدث في هذه اللحظة عن التطور الحاصل في مستوى المقاربة، حيث انتقلت من مستوى المعالجة الاجتماعية المتعلقة بجنس معين، إلى مستوى المقاربة المرتبة في سياق التفكير في التنمية الإنسانية.

ينبغي ألا تفوتنا هنا الإشارة إلى دور منظمات المجتمع المدني القطرية والقومية، في عقد مجموعة من المنتديات والمؤتمرات بهدف تطوير نوعية التفكير السائدة في الموضوعات المرتبطة بقضايا المرأة في عالمنا.

وهناك أمر آخر ساهم بدور مركزي في رسم معالم المرجعية النظرية والمعرفية المرتبة لأبعاد المأسسة التي اعتبرنا أنها السمة الأساس في هذه اللحظة، يتعلق الأمر باستناد المكون المعرفي في هذه اللحظة إلى المكاسب النظرية الكبرى للعلوم الإنسانية، حيث ساهمت المرجعية الوضعية ذات الطابع الاختباري في تشخيص الظواهر وبناء المؤشرات والمعطيات، وكذا إبراز البيانات المحددة لمراحل تشكلها وتطورها.

وفي هذا السياق يمكننا أن نتحدث عن دور العلوم الاقتصادية والاجتماعية، ودور علم الأناسية، تم علم النفس والتحليل النفسي، ومفاهيم الثورة الجنسية وتطور الوعي بقضايا الحياة الجنسية، في إغناء التصورات والمواقف التي تتصارع في مجال النظر لقضايا المجتمع والمرأة، وهو الأمر الذي ساهم في محاصرة الحضور الذي تتمتع به المعارف التقليدية، التي ظل سجلها المعرفي ومرجعيتها النظرية مهيمنة على التصورات والمواقف في هذا المجال. وقد لاحظنا في موضوعات وقضايا اللحظة الأولى والثانية درجات حضور الفقه والتشريع والعادات في توجيه الرأي العام في قضايا النهوض بواقع المرأة العربية. كما تبيننا نوعية الجهد الذي بذله أعلام النهضة العربية في تحقيق ما يسهل المواءمة بين الموروث التقليدي وبين مكاسب التحول والتغيير التي أصبحت تشكل الخلفية المؤطرة لواقع المرأة العربية في عالم متغير..

وقد نتج عن كثافة حضور المفردات والمفاهيم الموصولة بنتائج العلوم الإنسانية، تركيب وإبداع مفاهيم جديدة في العناية بوضع النساء في العالم، مفاهيم تعمقت بفضل جهود الحركات النسائية التي اتجهت للعناية كما قلنا بسؤال وضع المرأة ضمن أكثر من أفق وأكثر من زاوية من زوايا الفعل والعمل، مستفيدة في ذلك من مكاسب العلوم الإنسانية، التي أبرزت بدورها أهمية التاريخ والثقافة في تركيب الطبائع والمراتب داخل

وهناك مفردات عديدة تحولت بفعل التوظيف والتعميم إلى مفاتيح مساعدة في الإحاطة بقضايا المرأة في عالمنا، وأصبحت تحيل بفعل تواترها إلى سجل نظري جديد، منفصل عن السجل النهضوي الذي بلوره رواد الإصلاح في فكرنا المعاصر، منذ منتصف القرن التاسع عشر وإلى حدود النصف الأول من القرن العشرين. نحن نشير هنا بالذات إلى المفاهيم الجديدة التي أصبحت تستعمل كوسائل للتفكير في واقع المرأة العربية، من قبيل المساواة والعدالة والمشاركة والتمكين والتنمية الإنسانية، وهي مفاهيم تتقاطع في إطارها تصورات جديدة في ظواهر الشأن الاجتماعي والسياسي والشأن التنموي، وفي موضوعات إصلاح نظام التراتب القائم داخل المجتمعات العربية.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن لفظ المأسسة يتخذ بدوره دلالة موصولة بالأدبيات التي أصبحت في صورة مفاهيم مفاتيح في الخطاب النسائي المعاصر. إنه يشير إلى فعل التنظيم ووظيفته، ويرسم فضاء الحركة الرامية إلى تحقيق فعل تاريخي محدد.

أسهمت المفاهيم الجديدة والآليات المنهجية المستمدة من حقول العلوم الإنسانية، في تطوير سؤال المرأة وفي بحث أسئلة تجاوز وضعها الراهن. وهو الأمر الذي حقق في مستوى الخطاب وفي مستوى التصورات معطيات جديدة مكنت الفكر العربي من محاصرة أقوى لسجلات التقليد المعرفية في الفقه وفي المأثور التراثي، الذي ظل حاضراً بصور متعددة في نصوص النهضويين العرب، حيث تمتلئ نصوصهم في لحظات ردهم على دعاة التقليد بما يمكن إدراجه ضمن حرب التأويلات، دون أن يحصل أي تقدم يذكر في مستوى الخطاب، بحكم أن الاستدراج الذي يحصل بنقل الجدل من التاريخ والمجتمع إلى الفقه، يقلص من إمكانية التقدم في الجدل وفي المجاوزة، يحصل هذا بجانب كثير من التحولات الفعلية التي لا يستطيع أحد إنكارها في مستوى الواقع.

إن المعالجة التي فرضها خبراء المنتظم الدولي في إطار التنظيمات والمؤسسات التي تدور في فلكه، وتشتغل بغاية التقليص من دونية المرأة، أصبحت تمنح الأولوية للمعالجة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تمنحها الأولوية في النظر إلى واقع النساء داخل مجتمعات تعاني من التخلف الاقتصادي، كما تعاني من فشل مشاريع التنمية، وهو ما يستدعي مواجهة إشكالات الوضع الاجتماعي وفي إطارها إشكالات الوضع النسائي.

وقد ترتب عن هذه المعالجات الجديدة في أدبيات المؤسسات الدولية والمنظمات الاجتماعية غير الحكومية، محاولات في تشخيص واقع النساء، بهدف النظر في كيفيات تجاوز عطالتهن، وذلك انطلاقاً من الاقتناع بمقدمات مواكبة للوعي الذي أصبح في هذه اللحظة كما قلنا وعياً مؤسسياً، وعياً ساهم ويساهم عصر الإنترنت في إنشاء شبكات فاعلة فيه، شبكات من التنظيمات الهادفة إلى توسيع دوائر ومساحات الفعل الرامي إلى زحزحة القيم التي تمنح الأفكار والمواقف صلابة تحول دون كسرها بسهولة.

ومن أبرز المقدمات النظرية التي تحيل بدورها إلى مرجعيات لم تكن حاضرة بالصورة نفسها، في أدبيات الإصلاح النهضوي، نذكر المقدمة التي ترى أن أسباب عطالة النساء وقصورهن تعتبر تاريخية واجتماعية وثقافية، حيث يصبح من الصعب تفسير واقع دونية النساء بعامل واحد، فإذا كانت العطالة شاملة فإن أسبابها تكون بالضرورة مركبة ومتعددة، وبناء عليه ينبغي تنويع المداخل من أجل التمكن من النجاح في مواجهتها.

يتطلب تجاوز أوضاع المرأة في خطابات لحظة المؤسسة مباشرة إنجاز تغيرات في مختلف الهياكل المؤسسة للمجتمع، لضمان مشاركة المرأة وضمان مواجهة التصورات والإحكام السائدة عنها.

وهناك مقدمة ثالثة لا تعترض على الاختلاف الجنسي بين الرجل والمرأة، لكنها لا تراه مبرراً للتمييز الجنسي. وفي هذا الإطار تم إنشاء مفهوم النوع الإنساني، وأنجزت انطلاقاً منه محاولات عديدة لتفسير الأدوار داخل المجتمع وهو الأمر الذي أغنى الخطاب ووسع دوائر الجدل ومنح الموضوع مساحة نظرية مكافئة للمساحة التي تحتلها قضايا النساء في المجتمع العربي.

ويكشف اتساع عمليات التماسس المتواصلة، أن العمل يتجه لتجاوز النظرة السائدة عن النساء داخل المجتمعات العربية. كما يكشف الاتساع المذكور، أننا بصدد تهيي جماعات ضغط قوية للتأثير في القرارات السياسية والأنساق القانونية، من قبيل ما حصل وما فتى يحصل في الغرب عند مواجهته لإشكالاته السياسية والاقتصادية، بل وإشكالاته المتصلة بوضع النساء داخل المجتمع.

وتجري في الواقع تحالفات مسنودة بآليات التشبيك، حيث تتنازل في جهات متعددة من العالم، وداخل العالم العربي مؤسسات عديدة لبحث قضايا المرأة، في جوانب محددة من الحياة الاجتماعية، في مجال التربية على المساواة والحرية والتسامح، وفي مجال النصوص القانونية المكرسة لأخلاق التمايز، المقر بلزوم المرآتية، باعتبار أنها "فطرة" و"طبيعة إنسانية"، وهو الأمر الذي يرسخ مجموعة من القيم المترسبة بفعل تقاليد وعادات لم يعد لها مكان مناسب في مجتمعات تتغير بوتيرة مختلفة عن وتائر التحول الحاصلة في النصف الأول من القرن العشرين.

أما برامج وإجراءات المؤسسات التي فتحت للاستماع إلى قضايا النساء ضحايا العنف المادي والرمزي، فقد ازدادت في مطلع الألفية الثالثة بالصورة التي تتجه لتعميم فعل تاريخي مناهض لأفعال تقلل من كرامة الإنسان. ورغم ما يفترض العمل في هذا الباب، وفي باب مناهضة قيم اللامساواة ودعاوى المشاركة في قضايا الشأن العام داخل المجتمع، فإن الخطوات الأولى التي أنجزت في هذا المجال قد حققت بفضل المؤسسة ودورها في تعزيز آليات العمل الجماعي المتأزر ما نعتبر أنه يهيئ المناخ لخطوات أكبر وأوسع، في أفق ترسيخ قيم جديدة في العمل لصالح قضايا النساء.

صحيح أن واقع المرأة اليوم في العالم العربي يستوعب متغيرات جديدة، يفترض أن تشكل عامل دعم معزز لكل ما يحصل من خطوات في باب مراكمة المنجزات المساعدة في عملية التحرير.. النساء إلا- أن التماسس المنجز يقدم إطاراً مناسباً للعمل المنتج والمطور لقيم المجتمع الجديد في بلادنا. لهذا السبب تتواصل عملية استحداث مؤسسات نوعية جديدة بهدف تقوية قدرات النساء. ويمكننا أن نوجز عناصر شبكات التماسس القائمة انطلاقاً من محاور العمل وجبهاته في المحاور الكبرى الآتية:

1- محور محو الأمية لتعزيز الذاتية والاستقلال في النظر وفي الفعل.

2- محور الوعي القانوني، حيث تمارس مراكز الاستماع، ومؤسسات الإعلام والتكوين ما يوسع دوائر الوعي القانوني.

3- محور التضامن النسائي، وهو محور يروم تقوية القدرات الاقتصادية للنساء الضعيفات والمهمشات، والأمهات الصغيرات.

4- محور العمل السياسي ويتجه فيه العمل لتشجيع النساء على الانخراط في العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي، وهو ما يعتبر اختراقاً لفضاءات ظلت زمنياً حكراً على الرجال، وظل رأس مالها الرمزي من نصيب الرجل.

5- محور تأنيث العمل الخيري، وتأنيث أساليب تدبيره، وتعيين مجالات عمله (حقوق الفتيات الصغيرات، وحقوق البنات ضحايا التحولات الجارية في القيم داخل المجتمعات العربية).

نواجه في المحاور التي ذكرنا على سبيل التمثيل أن نتائج عملية التشبيك المؤسسي ستؤدي في النهاية إلى بلورة حركات فاعلة وضاغطة في قلب المجتمعات العربية، وهو الأمر الذي سيساهم بالضرورة في توليد ما لم يتمكن الفكر الإصلاحية من توليده رغم منجزاته الهامة في باب رسم الملامح العامة لتصورات النهضة والتقدم في فكرنا المعاصر.

وتتدرج اليوم أدبيات المؤسسات التي أشرنا إليها ضمن جبهة عريضة داخل المجتمع، جبهة تمكن من وسائل للتعبير، وتوسع فضاء النقد والحوار داخل المجتمع. ونحن ننظر إلى كل هذا في إطار التمهيد للتحولات المرتقبة في موضوع تجاوز دونية النساء داخل مجتمعنا. لكننا لا ننظر إلى الأفعال المؤسسية السابقة معزولة عن نقط الارتكاز التاريخية التي تمارس عمليات إسناد متواصلة لمختلف جهودها في باب توسيع مجال الحرية والعمل الهادفين إلى تحقيق مطالب النساء.

إن التكثيف النظري الذي تشخصه مرجعيات أساليب العمل الجديدة، في نضالات تحرير المرأة العربية، يمارس نقلة نوعية في مستوى النظر إلى إشكالاتها، ويغذي قيم الفكر العربي بجملة من الأطروحات والمفاهيم الهادفة إلى مغالبة جيوب قيم التقليد، التي

ما تزال تمارس هيمنتها بقوة وبوسائل متعددة، وهو الأمر الذي سنعود لتوضيحه بعد رسمنا لمعالم اللحظات الثلاث، التي اعتبرنا أنها تشخص تحولات الوعي العربي في موضوع معالجة قضايا النهوض بالمرأة في مجتمعنا، وفي تصور اتنا داخل مختلف البلدان العربية.

إن مفهوم التمكين وتمكين النساء داخل مجتمعنا- يحمل دلالة مركبة، تشخص اليوم مختلف التوجهات المرتبة لموضوع قضايا المرأة، في واقعنا وفي فكرنا المعاصر، ويتضمن هذا المفهوم المتبلور في أدبيات المنتظم الدولي والمعمم اليوم في حقل الدراسات المتنوعة عن قضايا المرأة، يتضمن ما يحيل إلى جملة من الخيارات المتوافق بشأنها دولياً، نحن هنا نشير إلى أن التمكين يشير إلى الأفعال الآتية:

1- تضيق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة.

2- توسيع الفرص أمام النساء في التعليم والاقتصاد والحقوق وفي المجال السياسي والنقابي إلخ.

3- إزالة العوائق التي تعترض سبل النهوض بالمرأة من قبيل العوائق المرتبطة بالصحة.

4- المساواة في المشاركة في مختلف أوجه النشاط داخل المجتمع، بما في ذلك أنشطة اتخاذ القرار.

5- توفير الأدوات والآليات المساعدة على مزيد من إدماج النساء في النسيج الاجتماعي والاقتصادي، لتعزيز استقلاليتهن، وتعزيز كرامة النوع الإنساني.

تتمظهر الآثار الفكرية للحظة الثالثة في الأبحاث والبيانات والتقارير التي تصدرها المنظمات التي تشرف على المنتديات والمؤتمرات، التي تعقد بهدف التفكير الجماعي في قضايا المرأة وإشكالات تحررها. وتعكس آثار المنتديات ملامح الفكر الجديد ومنهجيات المقاربة الجديدة، وما يتولد عنها من مفاهيم وأطروحات في باب تركيب ما يتيح إمكانية تشخيص واقع النساء والعمل على بلورة الاقتراحات الكفيلة بتجاوز نواقصه وثراته.

نحن في هذه اللحظة أمام فكر عملي، أمام سجل من التوصيات والإجراءات الساعية إلى توسيع مجالات التحسيس بقضايا النساء. ولأن الفكر الجديد يتمظهر في وسائط جديدة من مبتكرات زماننا، حيث تحضر شبكات الأنترنت، ومنتديات الحوار الإلكتروني، وقنوات التلفزة وبرامجها المتخصصة لبناء منظومات في النظر القائم على سلطة الحوار والاقتراح وبناء التصورات. وقد مكن كل ما سبق من إنتاج خطاب جديد في التحرير، وهو خطاب يتجه اليوم لاحتلال مجالات لم تكن المرأة تستطيع بلوغها بمساعدة الوسائل المقرونة بأنظمة الكتاب والجريدة، التي أصبحت تتراجع شيئاً فشيئاً أمام الهندسة الجديدة الهادفة إلى تحقيق التأثير المساعد على خلخلة الموروث و"الطبيعي" لحساب نوع إنساني

المصادر والمراجع

- 1- خير الدين التونسي: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق المنصف الشنوفي، الدار التونسية للنشر، 1972م.
- 2- رفاعة رافع الطهطاوي: الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، دراسة وتحقيق: محمد عمارة، بيروت، المؤسسة العربية، للدراسات والنشر، 1973م.
- 3- أنطوان فرح: ابن رشد وفلسفته، مع نصوص المناظرة بين محمد عبده وفرح أنطوان، ضمن المؤلفات الفلسفية، بيروت، دار الطليعة، 1981م.
- 4- جرجي زيدان: رحلة إلى أوروبا. م.ع.د.ن. بيروت، 1912م.
- 5- قاسم أمين: تحرير المرأة. د.م. مصر، 1919م.
- 6- قاسم أمين: المرأة الجديدة، د. م مصر، بدون تاريخ.
- 7- سلامة موسى: فن الحب والحياة، م. م. م بيروت، 1974م.
- 8- سلامة موسى: المرأة ليست لعبة الرجل، ت.ك. القاهرة، بدون تاريخ.
- 9- أحمد لطفي السيد: كتاب الهلال، المبادئ في السياسة والأدب والاجتماع، 1963م.
- 10- الطاهر الحداد: امرأتنا في الشريعة والمجتمع، د. ت. ن. 1985م.
- 11- فهمي جدعان: أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث م. ع.د. ن. بيروت، 1978م.
- 12- مجموعة من المؤلفين، الدار البيضاء، الجزائر، تونس نساء ضد العنف، ن.ف. المغرب، 2004م.
- 13- مريم سليم (وآخرون)، المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر، م. د. و.ع. بيروت، 1999م.
- 14- ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939م، ترجمة كريم عزقول، بيروت د. ن. ب. ت.
- 15- عبد الله العروي: مفهوم الحرية، الدار البيضاء، م. ث. ع، 1981م.
- 16- أحمد فارس الشديان: آثاره وعصره، ش. م. ت. ن لبنان، 1987م.
- 17- محسن الندوي: النساء حبات الشيطان، م. خ. ع. تطون، 2005م.
- 18- بينار إيلكاركان: المرأة والجنسانية في المجتمعات الإسلامية، د. ث. ن. سورية، 2004م.
- 19- نازك سابا يارد: النساء العربيات في العشرينات حضوراً وهوية، م. ع. ص. مصر، 1922م.
- 20- كمال عبد اللطيف: التأويل والمفارقة، نحو تأصيل فلسفي للنظر السياسي العربي، م. ث. ع. الدار البيضاء-المغرب، 1982م.

- 21- كمال عبد اللطيف: سلامة موسى وإشكالية النهضة م.ث. ع. الدار البيضاء-
المغرب، 1982م.
- 22- كمال عبد اللطيف: الحداثة والتاريخ، حوار نقدي مع أسئلة الفكر العربي، إفريقيا
الشرق، 1987م.
- 23- كمال عبد اللطيف: العرب والحداثة السياسية دار الطليعة، بيروت، 1997م.
كمال عبد اللطيف: أسئلة النهضة العربية، التاريخ، الحداثة والتواصل، م. د. و. ع،
بيروت، 2003م.